

Distr.: General
1 May 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل – ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

تنفيذ خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠*

تقرير مقدم من بلجيكا

يُقدّم هذا التقرير عملاً بالإجراء ٢٠ من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)). وتنص خطة العمل تلك على أنه "ينبغي للدول الأطراف أن تقدم، في إطار عملية الاستعراض المعززة للمعاهدة، تقارير منتظمة عن تنفيذ خطة العمل هذه، وتنفيذ الفقرة ٤ (ج) من المادة السادسة من مقرر عام ١٩٩٥ المعنون 'مبادئ وأهداف لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح النوويين'، وعن الخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦".

الركيزة الأولى – نزع السلاح النووي

١ - السياسة

تلتزم بلجيكا التزاماً راسخاً بهدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وهذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال الاضطلاع بعملية تدريجية تتمثل في إجراء تخفيضات محددة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. وتؤيد بلجيكا اتباع نهج لبنات البناء، الذي يمكن أن يكون مكماً لمسعى يرمي إلى اتباع نهج تدريجي، حيث أنه يتيح إمكانية اتخاذ خطوات متوازنة ومتزامنة.

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



إننا مقتنعون بأن معاهدة عدم الانتشار ينبغي أن تظل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها مساعي نزع السلاح النووي. وليس هناك أي صك آخر أكثر تحديداً أو أفضل تهيؤاً لتوجيهنا نحو الطريق الموصل إلى الصفر الشامل. ولذلك، من الضروري أن تصبح معاهدة عدم الانتشار عالمية الطابع حقا. وإننا ندعو الدول الثلاث المتبقية، إسرائيل وباكستان والهند، إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدول غير حائزة للأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، فإن العالمية الحقيقية لا يمكن تحقيقها إلا إذا تمت المحافظة على سلامة المعاهدة. وينبغي محاسبة من ينتهكون المعاهدة وينبغي لهم العودة إلى حظيرة الامتثال لها.

وتؤيد بلجيكا أي مقترحات واقعية تؤدي إلى نزع السلاح بصورة عملية وفعالة. وإننا ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى خفض حجم ترساناتها النووية، وتقليص دور الأسلحة النووية في عقيدتها العسكرية وسياساتها الأمنية، وتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية. وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتوخى المزيد من الشفافية فيما يتعلق بترساناتها.

وقد رحبنا بإبرام معاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وإننا نشعر بالارتياح لما أحرز من تقدم بالفعل في تنفيذ هذه المعاهدة. وندعو الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي إلى السعي لإجراء مزيد من التخفيضات في جميع أنواع الأسلحة النووية، بما في ذلك الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة. وقد رحبنا علنا في هذا الصدد بالمقترحات التي وضعها الرئيس أوباما في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بشأن زيادة تعميق التخفيضات وتجاوز الوضع الحالي.

وإننا نشجع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على إدراج الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في الجولة المقبلة لمباحثتهما الثنائية بشأن تخفيض الأسلحة النووية ومواصلة تطوير تدابير الشفافية وبناء الثقة. ويمكن أن تمثل الخطوة الأولى في هذا الصدد في تقديم تقرير عن الوضع الراهن لتنفيذ المبادرتين النوويتين الرئاسيتين لعامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ والنظر في اتخاذ تدابير للتحقق.

وتُقر بلجيكا بالتقدم الذي أحرزته المملكة المتحدة وفرنسا في تخفيض مخزونيهما من الأسلحة النووية.

وإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن على كل بلد، بما في ذلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أن يضطلع بدور في إيجاد بيئة مفضية إلى نزع السلاح النووي. وقد أسهمت بلجيكا بنشاط، بوصفها عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في إعداد المفهوم الاستراتيجي الجديد (٢٠١٠) واستعراض الوضع الردعي والدفاعي (٢٠١٢). واستطعنا

إجراء خفض آخر في دور الأسلحة النووية في الوضع الدفاعي للئاتو وعددها ودرجة تأهبها، وتأكيد إلغاء حالة الاستهداف والاستنفار للمكونات النووية، والعمل على تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة في المجال النووي. ويسلم الئاتو بأن الظروف التي قد يتعين في ظلها التفكير في استعمال أي أسلحة نووية مستبعدة للغاية. ولا تزال بلجيكا تؤيد اتخاذ تدابير متبادلة لبناء الثقة وتعزيز الشفافية مع روسيا وزيادة فهم وضع القوة النووية غير الاستراتيجية لكل من الئاتو وروسيا في أوروبا.

وتشعر بلجيكا بالقلق إزاء الأثر الإنساني الكارثي الذي يمكن أن يحدثه أي تفجير نووي. وهذا القلق يشكل الأساس الذي تركز عليه جميع الجهود التي نبذلها للترويج لترع السلاح النووي. وقد انضمت بلجيكا إلى أمم أخرى في الإعراب عن قلقها إزاء المسألة في بيانين مشتركين، أصدرتهما أستراليا في الدوريتين الثامنة والستين والتاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وشاركت بلجيكا في المؤتمرات الدولية المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في أوسلو (٢٠١٣)، ونياريت (٢٠١٤)، وفيينا (٢٠١٤). وتقوم بلجيكا، بالتعاون مع المجتمع المدني، بتعزيز التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وهو ما يسهم، في جملة أمور، في إذكاء الوعي العام بالعواقب الوخيمة لاستعمال الأسلحة النووية.

٢ - معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

لا يزال هناك عدد من العناصر الأساسية غائبة من البنيان الدولي لترع السلاح وعدم الانتشار. ويُعد دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أحد هذه العناصر. وتسهم المعاهدة إسهاما مهما في منع انتشار الأسلحة النووية ووقف استحداث أنواع جديدة من الأسلحة. وتدعو بلجيكا جميع الدول المعنية إلى الالتزام بالمعاهدة دون مزيد من التأخير. وثمة مسؤولية خاصة تقع على عاتق الدول المدرجة في المرفق ٢، التي تملك مفتاح دخول المعاهدة حيز النفاذ. وإننا نعتقد أنه ينبغي عدم الربط بين الالتزام بالمعاهدة والإجراءات التي تتخذها الدول الأخرى. وقد صدقت بلجيكا على المعاهدة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وتشارك بلجيكا بنشاط وتسهم ماليا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، في الجهود المبذولة من أجل تحقيق عالمية المعاهدة. وشغلت بلجيكا منصب نائب رئيس المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وأيدت بلجيكا الإعلان الختامي الذي اعتمد في ذلك المؤتمر. كما أيدت بلجيكا البيان الوزاري المشترك الصادر بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي اعتمد خلال الاجتماع الوزاري السابع بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وبغية تعزيز نظام التحقق الذي وضعته

اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تسهم بلجيكا في الجهود المبذولة للتقليل إلى أدنى حد من تدخل انبعاثات غاز الزينون المشع في قدرة نظام الرصد الدولي على كشف التفجيرات النووية. ويقوم مركز البحوث النووية البلجيكي، بالتعاون مع معهد العناصر المشعة والمكتب الملكي للأرصاء الجوية، وبتنسيق في سياق البرنامج المنشأ بموجب القرار الخامس الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي، بدراسة الخيارات الممكنة للتخفيف من أثر انبعاثات غاز الزينون المشع الناتج من منشآت إنتاج النظائر المشعة الطبية. وتبحث الدراسة في إمكانية امتصاص النظائر المشعة للزينون بواسطة مختلف المواد والطرق وتستحدث جهازاً للترشيح. وعن طريق تقليل انبعاثات غاز الزينون المشع الناتجة عن التطبيقات المدنية، سيكون بالإمكان عزو ما ينشأ من انبعاثات في المستقبل بقدر أكبر من الموثوقية إلى التفجيرات النووية، بالنظر إلى أن تلك الانبعاثات ما زالت تُعد مؤشراً رئيسياً لرصد النشاط النووي والتحقق منه.

وقد كان معهد العناصر المشعة هو أول منتج رئيسي للنظائر المشعة على مستوى العالم يتخذ مبادرة التوقيع طوعاً على تعهد مع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بالتعاون معها في التخفيف من آثار انبعاثات الغازات الخاملة. وسيقوم المعهد بتزويد أمانة المعاهدة ببياناته الدقيقة المتعلقة برصد غاز الزينون المشع بما يساهم في بلوغ الوضع الأمثل فيما يتعلق بنماذج التركيزات الطبيعية للغازات الخاملة. وبذلك كان للمعهد قصب السبق فيما يتصل بتعزيز مشاركة شركات المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية في جهود منع الانتشار. وعلاوة على ذلك، تقوم المؤسسات البلجيكية ذات الصلة بتكريس قدر كبير من جهودها في مجال البحث والتطوير لاستحداث مواد لاحتجاز غاز الزينون المشع بصورة كفوءة من منشآت إنتاج النظائر المشعة الطبية ولبناء وحدة إيضاحية متنقلة. وتتصل جهود البحث والتطوير الأخرى المضطلع بها دعماً لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوضع نماذج لمحاكاة الانتقال والتشتت في الجو، وبخاصة فيما يتعلق بالقياس الكمي لعدم التيقن في حسابات نماذج المحاكاة تلك.

وستستضيف بلجيكا حلقة عمل لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية بشأن ”بصمات إنتاج النظائر الطبية والصناعية“ في أيار/مايو ٢٠١٥، بالتعاون الوثيق مع وزارة الطاقة بالولايات المتحدة. وستكون حلقة العمل هذه معلماً مهماً في تحسين فهم مسألة انبعاثات غاز الزينون المشع وتعميق الحوار بين المنتجين والأوساط العلمية. كما تُدعم بلجيكا المشروع البحثي المنسق الذي بدأته الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمعنون: ”تشاطر

وتطوير البروتوكولات المتعلقة بمواصلة الحد من الانبعاثات الغازية المشعة في البيئة في صنع النظائر المشعة الطبية، باعتبارها ممارسات تصنيع جيدة“.

٣ - مؤتمر نزع السلاح - معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية

ثمة لبنة أخرى مهمة تتمثل في إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية، بهدف حظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتؤيد بلجيكا العمل الذي يضطلع به فريق الخبراء الحكوميين، الذي أنشأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٣/٦٧. وإننا نأمل أن يتضمن التقرير النهائي توصيات عملية تساعد في تمهيد الطريق للتفاوض بشأن صياغة معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية، وهي الخطوة المنطقية التالية على الطريق المفضي إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وريثما يتم إبرام هذه المعاهدة، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية مواصلة أو إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ويشكل تنشيط آليات الأمم المتحدة لنزع السلاح، وبخاصة مؤتمر نزع السلاح، أولوية بالنسبة لبلجيكا. وستواصل بلجيكا العمل بنشاط لدعم جميع الجهود المبذولة لكسر حالة الجمود الحالية في المؤتمر، التي تشمل الفشل في الاتفاق على برنامج للعمل. وتعتقد بلجيكا أنه ينبغي للمؤتمر أن يبدأ عمله على الفور على أساس برنامج عمل موضوعي ومتوازن، بالشروع، على سبيل الأولوية، في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الإنشطارية.

٤ - التحقق

تؤيد بلجيكا المبادرات التي تتوخى تحديد التحديات التقنية المتعلقة بالتحقق من نزع السلاح النووي ومواجهتها، وبخاصة من خلال مشاركتها في ”الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي“.

٥ - الأمم المتحدة

تُدعم بلجيكا، في إطار الأمم المتحدة، مجموعة من القرارات التي تدعو إلى نزع السلاح النووي، وتخفيض درجة الاستعداد التعبوي للأسلحة النووية، وغيرها من المسائل ذات الصلة. وبلجيكا من المشاركين في تقديم قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والعمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛ ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا؛ ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية؛ ومنع حيازة الإرهابيين للمصادر المشعة؛ وتدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

وشاركت بلجيكا بنشاط في أعمال ”الفريق العامل المفتوح العضوية والمعني بوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه“ الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب قرارها ٥٦/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وانضمت بلجيكا إلى دول أخرى في تقديم ورقة عمل بعنوان ”لبنات بناء عالم خال من الأسلحة النووية“.

الركيزة الثانية - عدم الانتشار النووي

١ - الضمانات

تؤيد بلجيكا الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تزويد المجتمع الدولي بتأكيدات موثوقة بشأن الطابع السلمي الخالص للبرامج النووية. وترى بلجيكا أن إبرام اتفاق للضمانات الشاملة، مشفوعا ببروتوكول إضافي، يشكل المعيار الحالي للتحقق. وإننا ندعو جميع الدول التي لم تبرم بعد اتفاقات ضمانات إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وقد وضعت بلجيكا اتفاقا للضمانات موضع التنفيذ في عام ١٩٧٧ وأبرمت بروتوكولا إضافيا في عام ١٩٩٨.

وتُدعم بلجيكا العمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الضمانات. وبرنامج الدعم البلجيكي لضمانات الوكالة يتضمن المشاركة في أفرقة العمل المكرسة، وتدريب المفتشين، وإجراء الأبحاث.

٢ - مراقبة الصادرات

تسهم بلجيكا في جهود منع الانتشار من خلال نظامها الخاص بفرض رقابة صارمة على الصادرات، الذي يكفل استخدام المواد النووية والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية فقط. وتخضع مراقبة الصادرات للائحة الاستخدام المزدوج رقم ٢٠٠٩/٤٢٨ للمجلس الأوروبي التي تكملها تشريعات وطنية مكرسة. وبلجيكا عضو في لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية. وعمليات نقل المواد النووية بين بلجيكا والدول الأخرى تتسق تماما مع المبادئ التوجيهية للجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية.

٣ - قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠

تطبق بلجيكا أحكام قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتسهم بلجيكا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، في الجهود المبذولة لتيسير تنفيذ هذا القرار في جميع أنحاء العالم.

٤ - الأمن النووي

(ألف) - الإطار القانوني

لدى بلجيكا نظام قوي للأمن النووي لمنشآتها النووية المدنية، نقوم بتعزيزه بصفة مستمرة. وقامت بلجيكا، على مدى السنوات الماضية، بتعزيز وتحديث إطارها القانوني والتنظيمي فيما يتعلق بالحماية المادية لمنشآتها النووية. وأقرت تشريعات امتثالا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وبخاصة لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها الصادر في عام ٢٠٠٥. وقد أدى تعديل القانون الجنائي في عام ٢٠١٣ إلى جعل تشريعاتنا متسقة تماما مع تعديل عام ٢٠٠٥، الذي صدقنا عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وهي تتسق تماما أيضا مع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي صدقنا عليها في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، يعكس إطارنا القانوني والتنظيمي ما ورد في العدد ١٣ من وثيقة سلسلة الأمن النووي (INFCIRC/225)، بصيغتها المنقحة، وغيرها من الوثائق الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من السلسلة ذاتها.

وإسهاما في الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتيسير التقيد بتعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، استضافت بلجيكا في عام ٢٠١٣ حلقة عمل إقليمية للدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية في بروكسل.

(باء) - ثقافة الأمن النووي

يُعد الأمن النووي بالنسبة لبلجيكا عنصرا أساسيا لأي برنامج نووي مسؤول. وفي هذا السياق، ما فتئ تأمين المواد النووية في بلجيكا، منذ البداية، هو الغرض من ثقافة اليقظة المستمرة.

وفي أعقاب وقوع حادث فوكوشيما داييتشي، طبقت بلجيكا اختبارات الإجهاد التي وضعها الاتحاد الأوروبي على جميع منشآتها النووية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، بادرت بلجيكا أيضا بإجراء اختبارات إجهاد فيما يتصل بالأحداث التي من صنع الإنسان، بما في ذلك الأحداث الشنيعة، مثل تحطم الطائرات والهجمات الإلكترونية.

وتشيد بلجيكا بأهمية الخدمات الاستشارية في مجال الأمن النووي التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي عام ٢٠١٤، استضافت بلجيكا بعثة تابعة للدائرة الاستشارية الدولية للحماية المادية. كما قدمت بلجيكا خبراء لعدد من بعثات الدائرة الاستشارية السالفة الذكر في دول أخرى.

ويواصل مركز البحوث النووية البلجيكي تطوير مشروع المفاعل البحثي المختلط المتعدد الأغراض لتطبيقات التكنولوجيا المتقدمة، وهو مفاعل مبتكر تعجيلي الدفع، يتمثل هدفه الأساسي في تزويد الأوساط البحثية بمنشأة عالية الأداء ومتعددة الاستخدامات لإجراء اختبارات على المواد والوقود، وبخاصة فيما يتعلق بأمان المفاعلات الانشطارية والاندماجية الحالية والمستقبلية. كما سيقوم المركز ببيان تحويل النفايات المشعة المعمرة والأشد سُمية ودعم البحوث النووية الأساسية.

(جيم) - عملية مؤتمرات قمة الأمن النووي

شاركت بلجيكا في عملية مؤتمرات قمة الأمن النووي منذ أن بدأت في واشنطن العاصمة في عام ٢٠١٠. وعززت هذه العملية أمن المواد النووية على النطاق العالمي وخفضت بذلك من فرص وقوع تلك المواد في أيدي الإرهابيين أو المجرمين. وإلى جانب دعم نتائج مؤتمرات القمة هذه دعماً كاملاً، التزمت بلجيكا طوعاً بعدد من "سلال الهدايا". ففي مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في لاهاي في آذار/مارس ٢٠١٤، انضمت بلجيكا إلى سلال الهدايا التالية: "تعزيز تنفيذ تدابير الأمن النووي"، و "مبادرة أمن المعلومات"، و "تعزيز أمن سلسلة الإمداد البحرية"، و "مراكز التدريب والدعم/مراكز التفوق في مجال الأمن النووي".

وتقدم بلجيكا سنوياً منذ عام ٢٠١٠ تبرعات وطنية إلى صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومنذ عام ٢٠١٠، بلغ إجمالي تبرعاتنا ١٥ مليون دولار. ويتلقى صندوق الأمن النووي دعماً إضافياً من المساهمات الكبيرة المقدمة من الاتحاد الأوروبي.

(دال) - تقليل استخدام المواد النووية الحساسة

تلتزم بلجيكا بالجهود المبذولة لتقليل استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في الأغراض المدنية، حيثما يكن ذلك ممكناً من الناحيتين الاقتصادية والتقنية.

وما برحت بلجيكا تعمل على تحويل اليورانيوم إلى يورانيوم منخفض التخصيب في الوقت المناسب، رهناً بالحصول على موافقة تنظيمية من:

- المفاعل البحثي العالي الأداء BR2 التابع لمركز البحوث النووية، بمجرد تحديد وقود عالي الكثافة ملائم وترخيص استخدامه لهذا الغرض؛
- مرفق المعالجة التابع لمعهد العناصر المشعة لأغراض النظائر المشعة الطبية.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، ما برح مركز البحوث النووية يضطلع بدور نشط في قيادة الجهود الدولية المبذولة لتصميم وتحديد مختلف أنواع الوقود من اليورانيوم المنخفض التخصيب العالي الكثافة المستخدمة في المفاعل BR2، المرشحة لتحل محل الوقود من اليورانيوم العالي التخصيب، ليس فقط لمفاعله BR2، بل أيضا للمفاعلات الأجنبية العالية الأداء في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، فقد بدأ معهد العناصر المشعة ما يلزم من أنشطة البحث والتطوير ودراسات الاستثمار التقني لتحويل مرافق المعالجة التابعة له في الوقت المناسب إلى إنتاج يورانيوم منخفض التخصيب بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المعنية في الولايات المتحدة الأمريكية. وبينما يجري الاضطلاع بهذه العملية المعقدة، نواصل ضمان إنتاج النظائر المشعة الطبية، كمساهمة أساسية في مجال الرعاية الصحية للإنسان في جميع أنحاء العالم.

وفي عام ٢٠١٤، نقلت بلجيكا إلى الولايات المتحدة الأمريكية كمية كبيرة من فائض اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم المستخلص، التي لم يعد من المتوقع استخدامها، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المعنية في الولايات المتحدة الأمريكية.

(هاء) - المصادر المشعة

تطبق بلجيكا مبادئ مدونة قواعد السلوك المنقحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بأمان المصادر المشعة وأمنها. وبلجيكا من المشاركين في تقديم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يصدر كل سنتين والمعنون "منع حيازة الإرهابيين للمصادر المشعة".

٥ - المبادرات الدولية الأخرى

بلجيكا عضو في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، وهي مبادرة دولية تستهدف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، مع التركيز بشكل خاص على الاتجار غير المشروع بأسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة ونقلها.

وتسهم بلجيكا، بوصفها عضوا في الشراكة العالمية لمجموعة الـ ٧ لمكافحة انتشار مواد وأسلحة الدمار الشامل، في المشاريع التي تهدف إلى منع انتشار المواد الحساسة.

وبلجيكا عضو في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي أنشئت في عام ٢٠٠٦، بهدف تعزيز القدرة على منع الإرهاب النووي وكشفه والتصدي له.

٦ - المناطق الخالية من الأسلحة النووية

تُقر بلجيكا بما يمكن أن تقدمه المناطق الخالية من الأسلحة النووية من مساهمة في مجال السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، على أساس اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المناطق المعنية. وإننا نرحب بتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في أيار/مايو ٢٠١٤.

وبلجيكا ملتزمة بتنفيذ قرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وبلجيكا تؤيد تماما الجهود التي يبذلها الميسر، السفير الفنلندي جاكو لاجافا، لعقد مؤتمر في هلسنكي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وإننا نأسف لأنه لم يتسن عقد المؤتمر حتى الآن، وندعو جميع الدول المعنية إلى الدخول في حوار بناء والاتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن الترتيبات العملية لعقد ذلك المؤتمر.

٧ - الامتثال وقضايا أخرى

تُعد كفالة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار شرطا أساسيا للحفاظ على سلامة المعاهدة. وقد أدانت بلجيكا التجربة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شباط/فبراير ٢٠١٣. وتؤيد بلجيكا تعزيز نظام الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وتؤيد بلجيكا الجهود الدبلوماسية الجاري الاضطلاع بها حاليا بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي + الدول الثلاث وجمهورية إيران الإسلامية بهدف التوصل إلى تسوية شاملة تكفل الطابع السلمي الخاضع لبرنامج إيران النووي. وتبرعت بلجيكا بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ يورو لتمويل أنشطة التحقق المعززة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران، تنفيذاً لخطة العمل المشتركة، التي وافقت عليها المجموعة السالفة الذكر وإيران في عام ٢٠١٣. وتنفذ بلجيكا بدقة الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فضلا عن الجزاءات الإضافية التي فرضها الاتحاد الأوروبي.

وإننا ندعو سوريا إلى حل مسألة عدم امتثالها لاتفاق الضمانات الخاص بها وإلى التقيد ببروتوكول إضافي في أقرب وقت ممكن.

الركيزة الثالثة - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

تؤيد بلجيكا تماما حقوق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية حسبما هو منصوص عليه في معاهدة عدم الانتشار. ونحن حريصون على التعاون الدولي بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأسهمنا بنشاط في تعزيز التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض المدنية، ولا سيما من خلال اتفاقات التعاون النووي الثنائية ومن خلال اتفاقات التعاون على مستوى الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.

كما يعتبر النظام الشامل لضوابط تصدير المواد النووية، الوارد وصفه أعلاه، أداة لتيسير التجارة عن طريق توفير ضمانات بأن المعدات المصدرة تستخدم حصرا في الأغراض السلمية.

وتدعم بلجيكا برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال ما تقدمه سنويا من تبرعات. وتقبل بلجيكا بصفة منتظمة زمالات على أرضها في إطار هذا البرنامج.

وتسهم بلجيكا في أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبخاصة من خلال تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية، والمشاركة في البرامج البحثية. ومركز البحوث النووية البلجيكي هو مؤسس "شبكة المرافق البحثية المقامة تحت الأرض" والتابعة للوكالة. وتؤيد بلجيكا تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمن النووي، التي اعتمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تنفيذا تاما.

ويمكن أن تساعد النهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي في كفاءة تزويد الدول التي تستحدث برنامجا للطاقة النووية بالوقود النووي في أفضل الظروف الكفيلة بتحقيق السلامة والأمن وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، تسهم بلجيكا في إنشاء مصرف لوقود اليورانيوم المنخفض التخصيب في كازاخستان، باعتبارها عضوا في الاتحاد الأوروبي. وقد أسهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٢٠ مليون يورو وأعلن عن تقديم مبلغ آخر يصل إلى ٥ ملايين يورو إلى هذا المشروع. وتدعو بلجيكا الأطراف المعنية إلى التعجيل بعقد جميع الترتيبات اللازمة لجعل بدء تشغيل هذا المشروع أمرا ممكنا.